

الأستاذ/ أسامة هيكل وزير الإعلام

تحية طيبة وبعد،،،

انطلاقاً من وعدكم بأن المواطن المصرى سوف يشعر بتغيير واضح فى المنتج الإعلامى، وتصريحاتكم بأنكم بصدد إعادة هيكلة الإعلام ليكون إعلام كل المصريين دون اقصاء لأى فئة أو قطاع، وإيماناً منا بدور الإعلام فى تشكيل وعى المواطن وتحديد مواقفه ولاسيما فى هذه الفترة شديدة الأهمية، فقد رأى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إنه من الضرورى أن يقدم لكم بعض الدراسات والبحوث الإعلامية التى أعدها المركز والتى تحمل توصيات هامة فى هذا الصدد. إذ إننا فى هذه المرحلة الإنتقالية المهمة نحتاج إلى تكاتف كل الجهات المعنية من أجل وضع هيكلة جديدة للإعلام تلبى طموحات كل القطاعات وتتماشى مع أهمية الإعلام والدور المنوط أن يقوم به فى مرحلة التحول الديمقراطى.

ولعل نجاح الإعلام فى القيام بهذا الدور يتطلب منكم الدفع بفكرة الهيئات المستقلة من خبراء وأساتذة الإعلام التى تعد لبنة النظام الديمقراطى، على أن تقوم هذه الهيئات بتقييم الأداء المهنى لقطاع الإعلام وفقاً لمعايير المهنية والموضوعية ولاسيما فى الفترات الحرجة مثل أوقات الإنتخابات والفتن، وتباشر أيضاً هذه الهيئات عملية منح تراخيص البث أو منعها ومتابعة سياسات التمويل والدخل والإعلانات بما يضمن المساواة بين العاملين فى الأجور وعدم إهدار المال العام. الأمر الذى اعتصم من أجله العاملين بماسبيررو لأكثر من إسبوعين انتظاراً للائحة أجور جديدة. هذا علاوة على أهمية تنظيم عملية تداول المعلومات ووضع حد لسياسات التعتيم، بما يضمن عدم احتكار الأجهزة المملوكة للدولة لبعض المعلومات دون غيرها، لتتحكم وحدها فى حدود معرفة المواطن بما يخالف حق المواطن فى المعرفة.

فى السياق ذاته، يتطلع المركز أن تتضمن عملية إعادة الهيكلة إدراج قيم حقوق الإنسان فى الخطاب الإعلامى، وكذا الإغلاء من قيم الديمقراطية والمواطنة والمساواة، تلك القيم التى بإمكانها درء العديد من الفتن فى مجتمعنا. لذا نود أن يكون طرح هذه القيم فى الإعلام غير مرتبط بواقعة أو انتهاك وانما نعمل سوياً من أجل رفع ثقافة المواطن بحقوقه. ولنبدأ من الداخل، بإعادة النظر فى سياسات التعيين داخل قطاع الإعلام، بحيث يعكس التنوع الحضارى لمصر، ويعطى تمثيلاً حقيقياً لكل الفئات والثقافات والافكار فى مجتمعنا دون اقصاء على أساس دين أو لون أو مذهب أو جنس أو أيديولوجية معينة.

هذا علاوة على ضرورة أن يكون قطاع الإعلام تجسيداً صريحاً للحق فى حرية الرأى والتعبير، بما يتضمن ذلك من إعادة للنظر فى مسألة ملكية وسائل الإعلام وتأثيرها على هذا الحق ووضع حد أدنى من الضمانات للاستقلال الحقيقى لوسائل الإعلام المملوكة للدولة فى إطار خطة زمنية علنية تضمن ذلك، فتبعية هذه الوسائل للدولة لا يعنى أنها ملكاً لها تستخدمها لنشر سياستها وتغلق أبوابها فى وجه المعارضين لها والمختلفين معها، أو تستخدم

كمنابر لدحض آراء معارضي سياسات الدولة. لذا لابد من إنهاء فلسفة الخطوط الحمراء ورفع قوائم الممنوعين من الظهور فى تلفزيون الدولة، الأمر الذى يتطلب بحث آلية تطهير الوزارة من الكوادر الامنية.

وأخيراً وليس آخراً نريد أن نؤكد على أن تبعية جهاز الإعلام للدولة لا يعنى أن المواطن غير مضطلع فى سياساته، بل أن المواطن هو صاحب الحق الأول فى الإنتفاع بهذا الجهاز، لذا فمن المفترض أن تكون حقوق المتلقى هى دستور العمل فى كافة الوسائل الاعلامية المملوكة للدولة. كما يؤكد مركز القاهرة على أهمية التعامل مع وزارة الإعلام باعتبارها وزارة مؤقتة، انطلاقاً من أن الإعلام لا يجب النظر إليه باعتباره مؤسسة حكومية أو مسئولية حكومية فى دولة ديموقراطية.

مرفق لكم مجموعة من الكتب والدراسات والتقارير حول أداء الإعلام والتي من الممكن أن تساعد فى إعادة هيكلته.

ولكم كل الشكر والتقدير،،،،،

زياد عبد التواب

نائب مدير المركز